الفصل الثاني : المعالجة المحاسبية لتكوين شركات الأموال

-إصدار الأسهم نقداً :

١ - إصدار الأسهم بقيمتها الاسمية

٢ - إصدار الأسهم بدون قيمة اسمية

الفصل الثاني : المعالجة المحاسبية لتكوين شركات الأموال

أولاً : إصدار الأسهم نقداً

1 – إصدار الأسهم بقيمتها الاسمية:

كل سهم من أسهم رأس المال إما أن يكون بقيمة اسمية أو بدون قيمة اسمية. يعتمد ذلك على شروط تكوين الشركة. فالقيمة الاسمية تمثل القيمة المحددة بموجب عقد تكوين الشركة ومطبوعة على شهادة السهم المصدر. وقد حدد القانون في سورية أن تكون قيمة السهم الاسمية بين 10ل.س إلى 500 ل.س. أما في أمريكا فليس هناك حد أدنى وحد أعلى للقيمة الاسمية. لذلك ليس هناك علاقة للقيمة الاسمية للسهم مع قيمته السوقية العادلة. فالقيمة الاسمية ليست مؤشر على قيمة السهم السوقية. لذلك فإن النقدية المتراكمة نتيجة إصدار أسهم بقيمتها الاسمية يمكن أن تكون مساوية إلى أو أكبر من القيمة الاسمية وفي بعض الدول تكون أقل من القيمة الاسمية. عند تسجيل إصدار الأسهم المباعة مباشرة للمساهمين نقداً أو عيناً تستخدم الحسابات التالية:

– يُجعل حساب النقدية مدين بقيمة الأسهم المصدرة والمباعة وحساب رأس المال– أسهم عادية أو أسهم ممتازة دائناً. إذا بيعت تلك الأسهم بأعلى من قيمتها الاسمية أو المحددة يجعل حساب رأس المال المدفوع الإضافي دائناً بالفرق.

يرى بعض أهل الخبرة توسيط حساب الأسهم المكتتب فيها – أسهم عادية حيث يصبح دائناً بقيمتها الاسمية وحساب البنك أو النقدية بالنسبة للأسهم النقدية مديناً، وأن المبلغ المدفوع زيادة أو أقل من القيمة الاسمية يسجل في

حساب مستقل تحت اسم حساب رأس المال المدفوع الإضافي يجب الاحتفاظ بحسابات خاصة لكل صنف من أصناف الأسهم المصدرة وذلك لإظهار المعلومات المطلوبة بقيمتها الاسمية على الشكل التالي:

- أسهم مكتتب فيها – أسهم عادية أو الأسهم الممتازة. تعكس القيمة الاسمية لأسهم الشركة المصدرة بقيمتها الاسمية يصبح هذا الحساب دائناً عند إصدار الأسهم. لا يتم إجراء أي قيود إضافية على هذا الحساب، إلا إذا تم إصدار أسهم جديدة أو تم استدعاء أسهم كانت قد أصدرت.

– رأس المال المدفوع الإضافي :تشير إلى أي زيادة دفعت من قبل حملة الأسهم عن قيمة الأسهم الاسمية من أجل الأسهم التي اشتروها. عند دفع رأس المال فإن الزيادة عن القيمة الاسمية تصبح جزءاً من رأس المال الإضافي للشركة وليس لحامل السهم أي مطلب أو حق في الزيادة المدفوعة عن غيره من حملة الأسهم للصنف نفسه من الأسهم.

– خصم إصدار الأسهم : تشير إلى أن السهم قد أصدر بأقل من قيمته الاسمية وتعالج في رأس المال الإضافي المدفوع كرصيد مدين. عند تصفية الشركة، يمكن استدعاء المشتري الأساسي أو حا مل السهم الحالي المصدر بأقل من القيمة الاسمية ليدفع مبلغ الخصم إذا كان هناك ضرورة لحماية الدائنين من تحمل الخسارة عن التصفية.

مثال : بفرض أن إحدى الشركات قررت إصدار 10000 سهم عادي قيمة السهم الاسمية 200 ل.س تم إصدارها واكتتب بها المؤسسون نقداً:

من ح/ النقدية		2.000.000
إلى ح/رأس المال- أسهم عادية	2.000.000	

		تسجيل إصدار 10000 سهم عادي لتباع نقداً بـ 200ل.س للسهم الواحد

- بفرض أن الشركة أصدرت 10000 سهم أخرى قيمة السهم الاسمية 200ل.س، بيعت نقداً بـ 220 ل. س للسهم عندئذ يكون القيد المحاسبي.

2.200.000		من حـ/ النقدية
		إلى المذكورين
	2.000.000	حـ/رأس المال- أسهم عادية
	200.000	حـ/رأس المال المدفوع الإضافي
		تسجيل إصدار 10.000 سهم قيمة اسمية 200ل.س بيعت نقداً بـ 220 ل.س

بعد الإصدار الثاني أصبح رأس المال المدفوع في هذه الشركة4.200.000ل.س، أما رأس المال القانوني فهو 4.000.000. بفرض أن الأرباح المحتجزة كانت 250.000، تظهر حقوق الملكية في قائمة المركز المالي على الشكل التالي:

حقوق الملكية	
رأس المال المدفوع	
أسهم عادية 20000 سهم عادي قيمتل السهم الاسمية 200	
رأس المال المدفوع زيادة عن القيمة الاسمية	200.000
إجمالي رأس المال المدفوع	420.0000

أرباح محتجزة	250.000
إجمالي حقوق الملكية	4.450.000

– عند إصدار الأسهم بأقل من قيمتها الاسمية، يجعل حساب رأس المال المدفوع زيادة عن القيمة الاسمية مديناً بالفرق، إذا كان هناك رصيد دائن في هذا الحساب. أما إذا لم يكن هناك رصيد دائن لهذا الحساب، عندئذ فإن المبلغ الذي هو أقل من القيمة الاسمية يحمل على حساب الأرباح المحتجزة.

نرى أن هذه الحالة نادرة الحدوث، لأن بيع الأسهم بأقل من قيمتها يجعل حملة الأسهم مدينين شخصياً بالفرق بين السعر المدفوع عند البيع والقيمة الاسمية، على أية حال لا يسمح قانون التجارة السوري ولا العديد من قوانين العالم إصدار أسهم بأقل من قيمتها الاسمية.

مثال : نفترض أن الشركة أصدرت 1000 سهماً إضافياً قيمة السهم الاسمية 200ل.س بيعت بسعر 180 نقداً القيود المحاسبية.

		من المذكورين
180.000		ح/النقدية
20.000		ح/رأس المال المدفوع الإضافي
	200.000	إلى ح/ رأس المال – أسهم عادية
		تسجيل إصدار 1000 سهم إضافي قيمة اسمية 200ل.س لتباع بسعر 180 ل.س

في هذه الحالة، يظهر جانب حقوق الملكية في قائمة المركز المالي على الشكل التالي:

حقوق الملكية	
رأس المال المدفوع	
أسهم عادية 21000 سهم قيمة السهم الاسمية 200ل.س	4.200.000
رأس المال المدفوع زيادة عن القيمة الاسمية	180.000
رأس المال المدفوع	4.320.000
أرباح محتجزة	250.000
	4.570.000

بفرض أن الشركة أصدرت 10.000 سهم إضافي قيمة السهم الاسمية 200ل.س بيعت نقداً بـ 180 ل.س يصبح القيد المحاسبي في هذه الحالة على الشكل التالي:

		من المذكورين
1.800.000		حـ/النقدية
180.000		حـ/رأس المال المدفوع الإضافي
20.000		حـ/ الأرباح المحتجزة
	200.0000	إلى حـ/ رأس المال – أسهم عادية

تسجيل إصدار 10000 سهم إضافي قيمة اسمية 200ل.س لتباع بسعر 180 ل.س		

ويظهر جانب حقوق الملكية على قائمة المركز المالي على الشكل التالي:

حقوق الملكية	
رأس المال المدفوع	
أسهم عادية 31000 سهم قيمة السهم الاسمية 200ل.س	6.200.000
أرباح محتجزة [250.000-20.000]	230.000
	6.430.000

نلاحظ، أن رصيد حساب رأس المال المدفوع الإضافي لم يكن كافياً لتغطية الفرق بين القيمة الاسمية للأسهم المصدرة وسعر البيع بأقل من القيمة الاسمية، لذلك تم تغطية الفرق بتحميله محاسبياً على حساب الأرباح المحتجزة.

2 – إصدار الأسهم بدون قيمة اسمية:

إصدار الأسهم دون قيمة اسمية يعني إصدار السهم دون مبلغ مطبوع على شهادة السهم. هناك سببان أساسيان لإصدار السهم دون قيمة اسمية هما:

الأول: إن إصدار الأسهم بدون قيمة اسمية يُجنَّب الالتزام الذي يمكن أن يحصل فيما لو أصدرت الأسهم بأقل من قيمتها الاسمية وخصوصاً عند التصفية.

الثانية: عدم وضوح العلاقة (أو بالأحرى ليس هناك علاقة) بين القيمة الاسمية والقيمة السوقية العادلة.

إن العيب الأساسي لإصدار الأسهم دون قيمة اسمية، هي أن إجمالي المبلغ المتحصل من الإصدار يمكن أن يعتبر رأس المال القانوني.

تباع الأسهم المصدرة دون قيمة اسمية كما تباع الأسهم بقيمة اسمية، بالمبلغ الذي يدفع من أجلها في بورصة الأوراق المالية. لكنها تختلف عن الأسهم بقيمة اسمية من حيث أنها لا تصدر برأسمال إضافي زيادة أو خصماً. ذلك، ليس هناك احتمال بحدوث التزام على حملة الأسهم العادية كالالتزام الذي يحدث تجاه حملة الأسهم العادية المصدرة بأقل من قيمتها الاسمية عند التصفية (حيث أن عليهم أن يسددوا مبلغ الخصم إذا لم تكن قيمة الأسهم المدفوعة كافية لسداد حقوق الدائنين). نتيجة لذلك تصبح الأسهم العادية أو الممتازة دائنة بالمبلغ المتحصل والمتراكم من بيع الأسهم.

مثال : نفترض أنه تم تأسيس إحدى الشركات المساهمة بأسهم عادية مصرح بها مقدارها 10.000 سهم بدون قيمة اسمية. ففي هذه الحالة، ليس هناك ضرورة لإجراء قيد محاسبي يتعلق بالأسهم المصرح بها إنما يتم تسجيل ذلك في ملاحظة، لأنه

لم يتم تحصيل أي مبلغ لتاريخه. إذا تم إصدار 500 سهم من تلك الأسهم لتباع نقداً بـ100 ل.س للسهم الواحد، فالقيد المحاسبي يكون على الشكل التالي:

50.000		من ح/النقدية
	50.000	إلى ح/رأس المال- أسهم عادية بدون قيمة
		إصدار 500 سهم عادية دون قيمة اسمية لتباع نقداً بـ100 ل.س

إذا تم إصدار 500 سهم أخرى في وقت لاحق لتباع نقداً بـ 110ل.س للسهم الواحد فالقيد يجب أن يكون:

55.000		من ح/النقدية
	55.000	إلى ح/رأس المال- أسهم عادية بدون قيمة
		إصدار 500 سهم عادية دون قيمة اسمية لتباع نقداً بـ110 ل.س

في الحقيقة فإن الأسهم المصدرة دون قيمة يجب أن تسجل في حساباتها بالسعر الذي تباع به في البورصة دون أي تعقيدات تتعلق برأس المال الإضافي زيادة أو خصم.

يمكن أن تصدر الأسهم العادية بدون قيمة اسمية ويسمح لهذا النوع من الأسهم أن يكون لها قيمة محددة وعادة ما تكون القيمة الأقل التي لا يمكن للأسهم أن تصدر بأقل منها. لذلك، عوضاً عن كونها أسهم بدون قيمة اسمية تصبح أسهم

بقيمة اسمية منخفضة جداً. لتوضيح ذلك، نفترض أنه مطلوب من الأسهم بدون قيمة اسمية أن يكون لها حد أدنى لسعر الإصدار مقداره 100ل.س، وليس هناك أي شرط على حجم المبلغ الزائد عن الـ 100ل.س الذي يمكن أن تباع فيه، في هذه الحالة فإن مجلس الإدارة غالباً ما يعلن عن أن كامل المبلغ المحصل زيادة عن الـ 100 ل.س على أنه رأس مال إضافي. وهكذا فإن الأسهم بدون قيمة اسمية، سواء كانت بقيمة محددة دنيا أو بقيمة محددة خُصصت من قبل مجلس الإدارة تسمح للشركات الجديدة على أن تبدأ أعمالها برأسمال إضافي يمكن أن يكون زيادة عن رأس المال المحدد على سبيل المثال، إذا تم إصدار 1000 سهم بدون قيمة اسمية وبقيمة محددة مقدارها 100ل.س لتباع نقداً بـ 150ل.س فالقيد المحاسبي يمكن أن يكون.

150.000		من ح/النقدية
	150.000	إلى ح/رأس المال- أسهم عادية
		أو
150.000		من ح/النقدية
		إلى المذكورين
	100.000	إلى ح/رأس المال- أسهم عادية
	50.000	ح/رأس المال المدفوع الإضافي

في أغلب الأحيان من المزايا الواضحة بالنسبة للشركة من استخدام حساب رأس المال الإضافي هذا، أنها سوف تؤثر في مجلس الإدارة لأن يتطلب استخدام القيد الثاني وذلك لإظهار مبلغ الزيادة التي بيع فيها السهم عن قيمته الاسمية وهي غالباً ما

تعكس التحسن الذي طرأ على الشركة في سوق الأوراق المالية. وسواءً لهذا السبب أو لغيره فإن الاتجاه السائد هو أن يتم التعامل مع الأسهم دون قيمة اسمية وبقيمة محددة وكأنها أسهم بقيمة اسمية، وبقيمة اسمية مساوية للقيمة المحددة.

يظهر رأس المال المدفوع في ميزانية الشركة على الشكل التالي:

رأس المال المدفوع:	
1000 سهم عادية مصرح بها دون قيمة اسمية	100.000
وبقيمة محددة 100ل.س مصدرة ومتداوية	
رأس المال المدفوع زيادة عن القيمة الاسمية– أسهم عادية	50.000
إجمالي رأس المال المدفوع	150.000

إن مبلغ 50.000ل.س زيادة عن القيمة المحددة البالغة 100000ل.س تعتبر بشكل دائم على أنها رأس المال المدفوع زيادة عن القيمة المحددة، وذلك لأنها جزء من رأس المال المقدم أصلاً من قبل حملة الأسهم. إلا أن رأس المال القانوني يمثل الآن100.000ل.س.

أما في مثالنا السابق وحيث أن الأسهم أصدرت دون قيمة اسمية وبدون قيمة محددة فإن رأس المال الحقيقي المقدم من قبل حملة الأسهم 105.000 (50.000+55.000).

وغالباً ما يُعَدَّ إجمالي المبلغ المحصل من بيع الأسهم بدون قيمة اسمية أو قيمة محددة على أنه رأس المال القانوني. لذلك فإن رأس المال القانوني هو الآن 105.000 ل.س.